مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

الأبعاد الاقتصادية والتوزيعية للتحول
من الدعم العينى إلى الدعم النقدى للخبز البلدى

أبريل ٢٠٠٥

قائمة المحتويات

١- مقدمه ٢

٢- قياس أثر التحول من الدعم العينى إلى الدعم النقدى لرغيف الخبز البلدى ٥

٣- التحول من الدعم العينى إلى الدعم النقدى فى الحضر والريف حسب فئات الإنفاق..... ١٠

٤- الآثار التوزيعية للدعم النقدى على فئات الإنفاق المستهدفة ١٨

٥- ملخص وخلاصة..... ٢٢

-١-

مقدمه

يتطرق هذا التقرير إلى تقدير الأبعاد والتداعيات الاقتصادية والتوزيعية الناجمة عن التحول من الدعم العينى لرغيف الخبز البلدى إلى نظام الدعم النقدى. وقد كان من المخطط آنفا تقويم الجوانب المختلفة لمثل هذه الأبعاد أيضا بالنسبة لباقى السلع التموينية الرئيسية المدعومة (ممثلة فى زيت الطعام والسكر والعدس والمسلى النباتى والفول والأرز والمكرونة والشاى)، إلا أن عدم توافر البيانات اللازمة لتحقيق هذا الهدف حال دون ذلك فى الوقت الراهن. وبالرغم من هذا القصور فى التغطية، فان هذا التقرير فى شكله الراهن قد يكتسب قيمة خاصة يستمدها من الأهمية النسبية للخبز البلدى فى حزمة السلع المدعومة وهو الأهم على مائدة المواطن المصرى البسيط. وتشير تقديرات وزارة التموين والتجارة الداخلية إلى أن قيمة الدعم المخصص للخبز المدعوم سوف تصل إلى حوالى ٦١,٥ ٪ من قيمة الدعم المخصص للسلع التموينية الرئيسية للعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، وهو ما يؤكد أن حجم الدعم على الخبز يحتل نصيبا لا يستهان به من حجم الدعم الكلى المباشر.

ومن الجدير بالذكر بصفة عامة، أن كثيرا من الدول قد تبنت سياسة الدعم العينى لفترات محدودة أثناء الأزمات –مثل الحروب والكوارث الطبيعية– كوسيلة وقتية لتوزيع السلع الاستراتيجية غير المتوفرة على المواطنين الذين يرغبون فيها بغض النظر عن مقدرتهم على الشراء. لكننا نجد أن مصر قد درجت على استخدام الدعم لفترة طويلة من الزمن كأداة لتخفيف المعاناة المرتبطة بارتفاع الأسعار وتدنى مستويات الدخل عن كاهل المواطنين خاصة ذوى الدخول المحدودة ولتحقيق نوع من الاستقرار السياسى والاجتماعى. وبالرغم من نجاح تلك الأداة فى تحقيق بعض المآرب المرجوة منها أحيانا، إلا أنه يبدو منطقيا تصور أن الدعم –خاصة شقه العينى– قد صاحبه فى أغلب الأحيان تشوهات سعريه نتيجة لتثبيت أسعار السلع المدعومة تحكميا. وتنعكس مثالب تلك التشوهات على الكفاءة التخصيصيه للموارد والدخول وبالتالى على الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمستهلكين وعلى عجز ميزانية الدولة. ولتخفيف الآثار السلبية الناجمة عن التطبيق المستمر لسياسة الدعم العينى، وتمشيا مع الآراء النيوكلاسيكية للنظرية الاقتصادية، فان التحول من نظام الدعم العينى إلى أسلوب الدعم النقدى للدخول (فى شكل منح نقدية للمستهلكين) يؤدى إلى تعديلات فى الأسعار النسبية يكون من شأنها تلافى التشوهات السعريه مع إمكانية إبقاء مستويات الرفاهة الاقتصادية للمستهلكين على الأقل عند نفس المستوى.

ويهدف هذا التقرير إلى صياغة إطار منهجي يمكن تطبيقه على مستويي الأسرة والمستهلك لقياس الآثار الناجمة عن التحول من الدعم العينى إلى الدعم النقدى لرغيف الخبز البلدى على الكفاءة الاقتصادية والتوزيعية وعلى عجز ميزانية الدولة. وسوف نتمسك فى هذا الإطار بثلاثة قيود نرى ضرورة تحققها لترسيخ الاستقرار الاجتماعي فى ظل الارتقاء بمستوى الكفاءة الاقتصادية. وتتمثل هذه القيود فى: (أ) الحفاظ على الأقل على نفس مستوى الرفاهة الاقتصادية للمستهلك وللأسرة المصرية بعد التحول للدعم النقدى و(ب) ترشيد استهلاك السلع المدعمة بغية رفع مستويات الكفاءة الاقتصادية فى الإنتاج والتوزيع و(ج) خفض قيمة الإنفاق الحكومى الموجه للدعم. وبالرغم من الصبغة الاجتماعية الظاهرية التى تضفيها بعض هذه القيود، فأنه ينبغى التأكيد على أن منهج التحليل فى هذا التقرير يتمحور فقط حول معايير ومتطلبات الكفاءة من منظور اقتصادي بحت دون التعرض لقياس التداعيات السياسية والاجتماعية والأمنية التى قد تترتب على تبنى سياسة التحول من الدعم العينى إلى الدعم النقدى لرغيف الخبز والتى يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار فى دراسات قياسية متخصصة أخرى. وفى الواقع فأن تلك التداعيات قد يكون لها آثار وخيمة على استقرار الوطن نظرا لحساسية قضية تحريك سعر رغيف الخبز البلدى بالنسبة للمستهلك المصرى.

بيد أن قصر هذا التقرير على دراسة العوامل الاقتصادية فقط لا يشكل بالضرورة قصورا فى التحليل يهمش ما دونها من عوامل بشكل يصعب معه استكشاف بعض الجوانب الأخرى على الصعيدين الاجتماعي والسياسي المرتبطة بالتحول من الدعم العينى على رغيف الخبز البلدى لنظيره النقدى. فعلى سبيل المثال، يهتم هذا التقرير بتجزئة الدعم على رغيف الخبز إلى شقين، حيث يمثل الشق الأول النفقة الاقتصادية التى يجب أن تتحملها الدولة لدعم رغيف الخبز البلدى، بينما يعبر الشق الثانى عن تكلفة العوامل غير الاقتصادية المرتبطة بعدم الكفاءة فى توزيع واستهلاك الخبز البلدى– نتيجة للتشوهات المصاحبة لسياسة الدعم– والتى تتحملها الحكومة لتحقيق أغراض سياسية واجتماعية. وحتى مع عدم تبنى الحكومة لوجهة النظر المعروضة فى هذا التقرير والخاصة بالتحول الى الدعم النقدى للخبز، فان هذا لا ينبغى أن يقلل من أهمية قياس دقيق لكل من المكونين الاقتصادى وغير الاقتصادى لفاتورة الدعم ليتوافر لصانع القرار السياسى والاقتصادى معلومات كاملة عن دور الدعم على الخبز فى حياة المواطن المصرى عند اتخاذ أى قرار بشأن توفير تلك السلع الاستراتيجية للمستهلكين. فضلا على انه من حق صانع القرار الاقتصادى والسياسى أن يكون على دراية بالتكلفة الفعلية للحفاظ على دعم الخبز حتى

يتسنى له المفاضلة بين هذه التكلفة من ناحية والتكلفة السياسية والاجتماعية الناجمة عن هذا التحول من ناحية أخرى.

وأخيرا يعتمد التحليل فى هذا التقرير على قاعدة بيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لسنة ١٩٩٩/٢٠٠٠. ومما لا شك فيه أن تلك البيانات قد تعكس واقعا اقتصاديا واجتماعيا يختلف تماما مع حاضر الاقتصاد المصرى. إلا انه حتى الآن، لا توجد قاعدة بديلة لقياس الآثار الناجمة عن التحول إلى نظام الدعم النقدى للخبز.

وبناءا على ذلك، ينقسم باقى هذا التقرير إلى أربعة أقسام، يقدم أولها نموذجا تطبيقيا مع عرض للأسس المنهجية لقياس أثر التحول من الدعم العينى إلى الدعم النقدى لرغيف الخبز باستخدام بيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لسنة ١٩٩٩/٢٠٠٠ لعينة من الأسر المصرية فى الريف والحضر. ويعرض ثانيها تطبيقا للنموذج على الأسر المصرية فى كل من الريف والحضر بالنسبة لفئات الإنفاق المختلفة، مع استدلالات لآثار التحول إلى الدعم النقدى لرغيف الخبز على مستوى المستهلك الفرد فى الريف والحضر. أما ثالثها فيستعرض بعض الآثار التوزيعية للتحول إلى الدعم النقدى للخبز على فئات الإنفاق المختلفة. ويتضمن القسم الأخير ملخصا وخلاصة التقرير.

-٢-

قياس أثر التحول من الدعم العينى إلى الدعم النقدى لرغيف الخبز البلدى

تعتمد المنهجية المستخدمة فى هذا التقرير على واقع أسلوب دعم رغيف الخبز البلدى ونمط استهلاك الأسرة المصرية له، حيث أن الخبز البلدى يتم دعمه دون محاولة توجيه هذا الدعم لفئات محددة بعينها مثل الفئات محدودة الدخل. وبالتالى، فمن البديهى أن يستفيد مستهلك الخبز البلدى كافة من هذا الدعم بصرف النظر عن مستويات دخلهم أو إنفاقهم. ويعنى ذلك كما سنرى أن قيد الدخل لكل أسرة مستهلكة (باعتبارها وحدة التحليل فى هذا التقرير) للخبز المدعوم يكون أكثر تفلطحا بعد الدعم مقارنة بنظيره قبل الدعم، مما يؤدى الى ارتفاع نسبي فى مستوى استهلاك الأسرة من تلك السلعة.

جدول رقم (١)

مؤشرات التحول من الدعم العينى إلى الدعم النقدى على الخبز البلدى على مستوى العينة فى الريف والحضر

	جملة	حضر	ريف
١. الإنفاق على الخبز البلدى المدعوم (مليون جنيه)*	7.55	5.46	2.08
٢. الإنفاق على السلع الأخرى (مليون جنيه)*	480.45	337.34	143.12
٣. الكمية المستهلكة من الخبز البلدى المدعوم (مليون رغيف)*	150.96	109.27	41.69
٤. مؤشر الكمية المستهلكة للسلع الأخرى (مليون وحدة)*	480.45	337.34	143.12
٥. الكمية المستهلكة من الخبز البلدى مع دعم نقدى (مليون رغيف)♣	38.56	27.93	10.63
٦. مؤشر الكمية المستهلكة من السلع الأخرى مع دعم نقدى (مليون وحدة)♣	490.87	344.87	145.99
٧. قيمة الإنفاق الحكومى للدعم العينى على الخبز البلدى (مليون جنيه)♣	22.64	16.39	6.25
٨. قيمة الإنفاق الحكومى للدعم النقدى على الخبز البلدى (مليون جنيه)♣	10.58	7.66	2.92
٩. نسبة قيمتى الدعم النقدى للعينى♣ (٨/٧)	0.47	0.47	0.47
١٠. الفرق بين قيمتى الدعم العينى والدعم النقدى (مليون جنيه)♣ (٨-٧)	12.07	8.73	3.33
١١. كمية الاستهلاك السنوى من الخبز البلدى المدعوم للفرد (رغيف)*	667.60	872.12	413.48
١٢. كمية الاستهلاك السنوى من الخبز البلدى للفرد مع دعم نقدى (رغيف)♣	170.52	222.90	105.45
١٣. فرق استهلاك الفرد السنوى للخبز البلدى مع دعم عينى ونقدى (رغيف)♣ (١٢-١١)	497	649	308
١٤. كمية الاستهلاك اليومى للفرد من الخبز البلدى المدعوم (رغيف)*	1.83	2.39	1.13
١٥. كمية الاستهلاك اليومى للفرد من الخبز البلدى مع دعم نقدى (رغيف)♣	0.47	0.61	0.29

* بيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لسنة ١٩٩٩/٢٠٠٠

♣ محسوب بواسطة الباحثين

ولتوضيح ذلك، نستخدم البيانات المستمدة من بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك المشار إليه عاليا عن عينة من الأسر المصرية فى الريف والحضر مع افتراض استقلال السلوك الاستهلاكي للأسر المختلفة فى العينة. وبدون فقدان للعمومية، سنفترض وجود أسرة واحدة فقط ممثلة تستهلك سلعتين هما الخبز البلدى وجميع السلع الأخرى. ووفقا لبيانات العينة، نجد أن جملة إنفاق تلك الأسرة على الخبز البلدى المدعوم تبلغ ٧,٥٥ مليون جنيها فى السنة، بينما يصل إنفاقها على كافة السلع والخدمات الأخرى إلى ٤٨٠,٤٥ مليون جنيه كما هو مبين فى الجدول رقم (١)، وذلك بافتراض أن سعر الوحدة لجميع السلع الأخرى يمثل الوحدة المعيارية لقياس الأسعار. ومن ناحية أخرى، علما بأن سعر الرغيف البلدى المدعوم يساوى ٠,٠٥ جنية، تكون الكمية المستهلكة من الخبز البلدى المدعوم ١٥٠,٩٦ مليون رغيف مقسمة بين الريف والحضر فى العينة. ويعنى هذا ضمنيا– كما هو مبين فى الجدول رقم (١)– أن كمية الاستهلاك اليومى للفرد من الخبز البلدى المدعوم هى ١,٨٣ رغيف ($\frac{150.96}{365n}$ حيث n جملة عدد الأفراد فى العينة). ويتضح من واقع بيانات العينة أن الفرد فى الحضر يستهلك يوميا أكثر من ضعف كمية الخبز التى يستهلكها نظيره فى الريف.

هب أيضا أن لهذه الأسرة الممثلة أفضليات بين هاتين السلعتين (الخبز وجميع السلع الأخرى)، بحيث يمكن تمثيلها بواسطة دالة منفعة مقعرة ومهذبه تخضع للشروط النظامية المتعارف عليها والتى ينشأ عنها منحنيات سواء محدبة تماما. ودعنا نفترض أنه يمكن تمثيل منفعة هذه الأسرة الممثلة فى شكل دالة كوب دوجلاس مع تحديد أُسى الكميتين المستهلكتين من الخبز ومن السلع الأخرى فى الدالة وفقا للإنفاق النسبى لكل من السلعتين منسوبا إلى إجمالى إنفاق الأسرة. ومن جهة أخري، سوف نفترض تحكميا أن سعر رغيف الخبز البلدى للمستهلك بدون دعم يساوى ٠,٢ جنيه بدلا من ٠,٠٥ جنيه. وبناءا على ما سبق، تكون قيمة الإنفاق الحكومى على الدعم العينى لرغيف الخبز البلدى مساوية (١٥٠,٩٦×٠,١٥) ٢٢,٦٤ مليون جنيه لجملة الأسر فى العينة، وهو ما يوضحه الجدول رقم (١).

ويساعد الرسم البيانى رقم (١) فى توضيح الفروض والمعطيات السابقة. ويمثل المحور الأفقى على الرسم كمية الأرغفة التى تستهلكها الأسرة من الخبز البلدى فى حين يمثل المحور الرأسى (مؤشر) الكمية المستهلكة من كل السلع الأخرى. ويمثل الخط AB قيد الدخل للأسرة فى حالة عدم وجود أى دعم على

الخبز البلدى، بينما يبين الخط AC قيد الدخل للأسرة فى ظل دعم عينى للخبز. وكما يوضح الرسم، فان قيد الدخل AC يكون أكثر تفلطحا بعد الدعم مقارنة بمثيله بدون الدعم.

ويمثل منحنى السواء IC-IC أحد منحنيات السواء التى تعطى المفاضلة بين حزم الكميات المختلفة من الخبز وجميع السلع الأخرى للأسرة المستهلكة. وبافتراض تعظيم المنفعة فى ظل وجود دعم عينى، فان الاختيار الأمثل للأسرة يكون عند النقطة D بإحداثيات (١٥٠,٩٦ ، ٤٨٠,٤٥) للخبز وجميع السلع الأخرى على الترتيب، حيث يمس منحنى السواء قيد الدخل AC..

ووفقا للتوصيف السابق للفروض والمعطيات، فان المسافة OA فى الشكل رقم (١) تعبر عن الميزانية الكلية المتاحة للإنفاق للأسرة إما على الخبز البلدى أو على جميع السلع الأخرى. وعند النقطة D الموضحة على الرسم البيانى تكون المسافة FA هى سعر السوق للخبز غير المدعوم OM، وهى محصلة الفرق بين الإنفاق الكلى للأسرة OA والإنفاق على السلع الأخرى OF. أما فى ظل وجود دعم عينى على رغيف الخبز– حيث يكون قيد الدخل AC– فان الأسرة تدفع GA (الفرق بين الإنفاق الكلى للأسرة OA والإنفاق على السلع الأخرى OG) فقط لاستهلاك نفس عدد الأرغفة OM. ويتضح من ذلك أن قيمة الإنفاق الحكومى على الدعم العينى لرغيف الخبز البلدى هى FG (المساوية للمسافة DE).

شكل رقم (١)

عدم الكفاءة الاقتصادية للدعم العينى للخبز مقارنة بالدعم النقدى

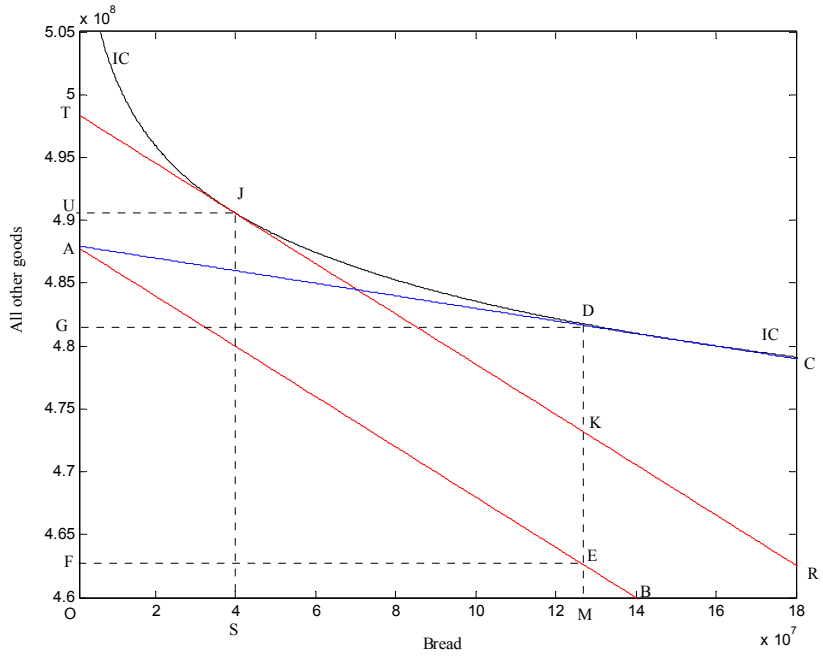

وبافتراض أن الأسرة تقوم بتعظيم منفعتها فى ظل قيد الدخل عند السعر غير المدعوم للخبز ممثلا بمستوى السعر *AB*، وتحت الشرط الخاص بإبقاء مستوى منفعة الأسرة على الأقل عند نفس المستوى المعطى عند منحنى السواء *IC-IC*، تقوم الأسرة باختيار الحزمة المثلى J عند الاحداثيين (٣٨,٥٦ ، ٤٩٠,٨٧) للكميتين المستهلكتين من الخبز البلدى ومن السلع الأخرى على الترتيب، بحيث يكون قيد الدخل *TR* (الموازى للقيد *AB*) مماسا لمنحى السواء *IC-IC*.

ويعنى ذلك أن الحزمة المثلى *J* ستشمل كمية أقل من الخبز البلدى وكمية أكبر من السلع الأخرى مقارنة بالحزمة المثلى *D* فى حالة عدم وجود دعم عينى على سعر الخبز البلدى مع الحفاظ على نفس مستوى الرفاهة الاقتصادية للأسرة. وبمقارنة قيدى الدخل *AB* و *TR* نجد أن تزحزح الأخير الى أعلى يمثل منحة نقدية للأسرة مساوية للمقدار *AT*، أى أن J تمثل الحزمة المثلى لاستهلاك الأسرة فى ظل دعم نقدى لرغيف الخبز مع المحافظة على نفس الرفاهة الاقتصادية للأسرة عند مستوى مماثل لنظيرها فى حالة الدعم العينى للرغيف، وهو ما يوضحه حسابيا الجدول رقم (١). أما على مستوى الفرد المنتمى للأسرة الممثلة للعينة، فانه يتضح من بيانات الجدول أن كمية الاستهلاك اليومى للفرد من الخبز البلدى فى ظل دعم نقدى (٠,٤٧ رغيف) قد انخفضت مقارنة بنظيرتها فى ظل دعم عينى للرغيف (١,٨٣ رغيف). ونستخلص من ذلك، أن التحول من الدعم العينى إلى الدعم النقدى لرغيف الخبز قد صاحبه إحلالا لاستهلاك السلع الأخرى محل الخبز البلدى الذى أصبح أغلى نسبيا. وعليه فان رفع الدعم العينى يؤدى إلى انخفاض فى استهلاك الخبز البلدى، والذى نتصور أنه يعود على الأرجح إلى عدة أسباب تتضمن تناقص الدافع للإهدار أو لسوء الاستخدام نتيجة لارتفاع قيمة رغيف الخبز البلدى لدى الأسرة كغذاء بالمقارنة بقيم الفرص البديلة له.

ويوضح الشكل رقم (١) ميزة هامة للحكومة نتيجة للتحول من الدعم العينى إلى الدعم النقدى. وكما سبق الإشارة، فان الحكومة كانت تتكبد *DE* (وهو ما يساوى ٢٢,٦٤ مليون جنيه) لدعم رغيف الخبز البلدى لأسر العينة دعما عينيا. أما فى ظل فرضية الدعم النقدى، فإنه سواء للأسرة المستهلكة الحصول على منحة نقدية قدرها *EK* أو دعم عينى للرغيف يساوي *DE*. وعلى ذلك، تستطيع الحكومة من خلال نظام دعم نقدى لرغيف الخبز توفير النسبة $\frac{DK}{DE}$ من كل جنيه تنفقه على الدعم العينى دون أى إخلال بمستوى الرفاهة الاقتصادية للأسرة.

وفى ضوء بيانات عينة الأسر المستخدمة فى الحساب، تستطيع الحكومة توفير نفس الرفاهة الاقتصادية للأسرة مع تخفيض العبء على ميزانية الدولة المرتبط بدعم رغيف الخبز بما يساوى ١٢,٠٧ (١٠,٥٨–٢٢,٦٤) مليون جنيه للعينة، وذلك بمعدل وفر يساوى ٠,٤٧ كما هو موضح فى الجدول رقم (١). ويعنى هذا ضمنيا أن التحول من الدعم العينى إلى الدعم النقدى لرغيف الخبز البلدى يجنب ميزانية الحكومة تكبد ٥٣ قرشاً إضافية لكل مائة قرش تدفعها فى حالة استمرار الدعم العينى. وعلى ذلك يتضح أن الحكومة تتحمل ٠,٥٣ من قيمة الدعم العينى للخبز البلدى من أجل تحقيق أهداف اجتماعية وسياسية ترتبط بالأمن القومى للبلاد، إذ يكفى للحكومة أن تتحمل ٠,٤٧ فقط مما تنفقه حاليا لدعم الرغيف البلدى من أجل إبقاء مستوى الرفاهة الاقتصادية للأسرة على الأقل مساويا لما هو عليه الآن. وبرغم الجدوى الاقتصادية للتحول من الدعم العينى إلى النقدى للخبز البلدى، فان تفعيل تلك التوصية قد يكون محفوفا بتبعات اجتماعية وأمنية حرجة يتحتم على الجهاز الحكومى تقديرها تقديراً دقيقاً بحيث يتقبل عامة الشعب قرار التحول ويتفهمه نفسيا تحسبا لآثاره الوخيمة على الاستقرار السياسى.

ويعطى الجدول رقم (١) أيضا نفس الحسابات بالنسبة لأسر العينة فى كل من حضر مصر وريفها، إذ يظهر الجدول التحيز لجانب أسر العينة فى الحضر بالنسبة لأسر الريف فى استهلاك الخبز البلدى المدعوم سواء أكان ذلك فى ظل الدعم العينى أو الدعم النقدى للرغيف. وعلى الرغم من هذا التحيز، فان نسبة قيمتى الدعم النقدى إلى العينى لا تتغير بين الريف والحضر (٠,٤٧). ومن ثم، فقد ترغب الحكومة فى تعديل سياستها بتوزيع الخبز البلدى بدعم نقدى أكبر فى الريف عنه فى الحضر إذا ما ترائى للدولة فى تبنى برامج اجتماعية تستهدف الفقراء والمحرومين فى الريف المصرى.

ومن الملاحظ حتى الآن أن منظومة الدعم النقدى المقترحة فى هذا التقرير– مثلها مثل نظام الدعم العينى للخبز– لا تأخذ فى الاعتبار استهداف فئات إنفاق بعينها. ومن البديهى إن تبنى الحكومة لسياسة دعم نقدى تستهدف فقط الفئات الفقيرة فى المجتمع يمكن أن يحقق فائضا أكبر نسبيا جراء التحول عن الدعم العينى وهو ما سيتم تناوله فى القسم التالى. وفى هذه الحالة تكون ثمرة التحول هى تقليل العبء عن ميزانية الدولة وخفض العجز الحكومى مع تنشيط لدورها الاجتماعي الفاعل لمساندة الطبقات الكادحة.

-٣-

التحول من الدعم العينى إلى الدعم النقدى فى الحضر والريف حسب فئات الإنفاق

يتولى هذا القسم تقديم تطبيقا للنموذج المستخدم فى التحليل بالتحديد، على الأسر المصرية فى كل من الريف والحضر حسب فئات الإنفاق المختلفة. فقد تم حساب مؤشرات التحول من الدعم العينى إلى الدعم النقدى التى تناولناها فى الجزء السابق على عشرين فئة إنفاق وذلك على مستوى كل من الريف والحضر طبقا لبيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ١٩٩٩/٢٠٠٠. وعلى هذا النحو، يمكن حساب قيمة الفائض فى الموازنة الحكومية لكل فئة من فئات الإنفاق نتيجة للتحول من الدعم العينى إلى الدعم النقدى لرغيف الخبز، وهو ما توضحه الجداول (٢) و(٣) و(٤) بالنسبة للأسر فى الحضر والريف وجملة العينة على التوالى. ويظهر من خلال تلك الجداول أن النسبة بين قيمتى الدعم النقدى للعينى– وهو معدل الوفر للحكومة بشرط توفير على الأقل نفس مستوى الرفاهة الاقتصادية للأسر فى العينة– لا تختلف معنويا باختلاف فئات الإنفاق وكذلك لا تختلف ما بين الريف والحضر وجملة العينة، بالرغم من أن الفرق المطلق بين قيمتى الدعم العينى والنقدى يختلف من فئة لأخرى (بداهة لاختلاف المستوى المطلق للانفاق) وكذلك باختلاف التوزيع الجغرافى.

جدول رقم (٢)

مؤشرات التحول من الدعم العينى إلى الدعم النقدى على الخبز البلدى

لفئات الإنفاق المختلفة فى العينة : حضر

	<1000	-1000	-2000	-3000	-4000	-5000	-6000	-7000	-8000	-10000
١. الإنفاق على الخبز البلدى المدعوم (مليون جنيه)*	0.27	14.73	46.15	120.73	226.24	364.49	426.26	477.97	923.33	738.83
٢. الإنفاق على السلع الأخرى (مليون جنيه)*	3.19	341.45	1423.07	3544.34	7668.02	12670.51	16580.98	19649.94	42304.52	38018.45
٣. الكمية المستهلكة من الخبز البلدى المدعوم (مليون رغيف)*	5.38	294.60	923.02	2414.60	4524.82	7289.78	8525.26	9559.34	18466.60	14776.68
٤. مؤشر الكمية المستهلكة للسلع الأخرى (مليون وحدة)*	3.19	341.45	1423.07	3544.34	7668.02	12670.51	16580.98	19649.94	42304.52	38018.45
٥. الكمية المستهلكة من الخبز البلدى مع دعم نقدى (مليون رغيف)♣	1.50	78.00	241.03	631.86	1177.05	1894.48	2206.67	2469.82	4755.40	3793.10
٦. مؤشر الكمية المستهلكة من السلع الأخرى مع دعم نقدى (مليون وحدة)♣	3.56	361.60	1486.41	3709.95	7978.80	13171.32	17167.22	20307.58	43575.92	39036.56
٧. قيمة الإنفاق الحكومى للدعم العينى على الخبز البلدى (مليون جنيه)♣	0.81	44.19	138.45	362.19	678.72	1093.47	1278.79	1433.90	2769.99	2216.50
٨. قيمة الإنفاق الحكومى للدعم النقدى على الخبز البلدى (مليون جنيه)♣	0.39	21.02	65.39	171.25	319.95	515.21	601.31	673.63	1299.15	1037.90
٩. نسبة قيمتى الدعم النقدى للعينى♣ (٨/٧)	0.49	0.48	0.47	0.47	0.47	0.47	0.47	0.47	0.47	0.47
١٠. الفرق بين قيمتى الدعم العينى والدعم النقدى (مليون جنيه)♣ (٨–٧)	0.41	23.17	73.06	190.94	358.77	578.26	677.48	760.27	1470.84	1178.61
١١. كمية الاستهلاك السنوى من الخبز البلدى المدعوم للفرد (رغيف)*	1345.00	1187.90	1006.56	896.62	816.02	831.12	804.80	820.69	827.76	857.12
١٢. كمية الاستهلاك السنوى من الخبز البلدى للفرد مع دعم نقدى (رغيف)♣	374.48	314.50	262.84	234.63	212.27	215.99	208.31	212.04	213.16	220.02
١٣. فرق استهلاك الفرد السنوى للخبز البلدى مع دعم عينى ونقدى (رغيف)♣ (١٢–١١)	970.52	873.40	743.72	661.99	603.75	615.13	596.49	608.65	614.60	637.10
١٤. كمية الاستهلاك اليومى للفرد من الخبز البلدى المدعوم (رغيف)*	3.68	3.25	2.76	2.46	2.24	2.28	2.20	2.25	2.27	2.35
١٥. كمية الاستهلاك اليومى للفرد من الخبز البلدى مع دعم نقدى (رغيف)♣	1.03	0.86	0.72	0.64	0.58	0.59	0.57	0.58	0.58	0.60

* بيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لسنة ١٩٩٩/٢٠٠٠

♣ محسوب بواسطة الباحثين

تابع: جدول رقم (٢)

مؤشرات التحول من الدعم العينى إلى الدعم النقدى على الخبز البلدى لفئات الإنفاق المختلفة فى العينة: حضر

	-12000	-14000	-16000	-18000	-20000	-30000	-40000	-50000	-70000	-100000
١. الإنفاق على الخبز البلدى المدعوم (مليون جنيه)*	522.03	367.56	248.83	184.23	426.23	165.91	79.78	93.99	27.99	7.73
٢. الإنفاق على السلع الأخرى (مليون جنيه)*	30608.31	23762.44	18761.96	15681.64	44323.16	21038.54	12595.62	16600.77	7649.68	4111.20
٣. الكمية المستهلكة من الخبز البلدى المدعوم (مليون رغيف)*	10440.68	7351.22	4976.62	3684.62	8524.50	3318.14	1595.50	1879.84	559.74	154.64
٤. مؤشر الكمية المستهلكة للسلع الأخرى (مليون وحدة)*	30608.31	23762.44	18761.96	15681.64	44323.16	21038.54	12595.62	16600.77	7649.68	4111.20
٥. الكمية المستهلكة من الخبز البلدى مع دعم نقدى (مليون رغيف)♣	2671.56	1877.03	1266.94	936.10	2159.45	838.58	402.37	473.64	140.64	38.76
٦. مؤشر الكمية المستهلكة من السلع الأخرى مع دعم نقدى (مليون وحدة)♣	31328.20	24269.56	19105.51	15936.12	44912.29	21267.98	12705.99	16730.84	7688.43	4121.91
٧. قيمة الإنفاق الحكومى للدعم العينى على الخبز البلدى (مليون جنيه)♣	1566.10	1102.68	746.49	552.69	1278.68	497.72	239.33	281.98	83.96	23.20
٨. قيمة الإنفاق الحكومى للدعم النقدى على الخبز البلدى (مليون جنيه)♣	732.17	514.97	348.10	257.47	594.79	231.25	111.08	130.81	38.90	10.73
٩. نسبة قيمتى الدعم النقدى للعينى♣ (٨/٧)	0.47	0.47	0.47	0.47	0.47	0.46	0.46	0.46	0.46	0.46
١٠. الفرق بين قيمتى الدعم العينى والدعم النقدى (مليون جنيه)♣ (٨–٧)	833.93	587.72	398.39	295.23	683.88	266.47	128.25	151.17	45.06	12.46
١١. كمية الاستهلاك السنوى من الخبز البلدى المدعوم للفرد (رغيف)*	864.29	887.08	893.15	876.66	925.57	1159.78	1309.93	1424.12	1317.04	1081.40
١٢. كمية الاستهلاك السنوى من الخبز البلدى للفرد مع دعم نقدى (رغيف)♣	221.16	226.50	227.38	222.72	234.47	293.11	330.35	358.82	330.93	271.05
١٣. فرق استهلاك الفرد السنوى للخبز البلدى مع دعم عينى ونقدى (رغيف)♣ (١٢–١١)	643.14	660.58	665.77	653.94	691.10	866.68	979.58	1065.30	986.11	810.34
١٤. كمية الاستهلاك اليومى للفرد من الخبز البلدى المدعوم (رغيف)*	2.37	2.43	2.45	2.40	2.54	3.18	3.59	3.90	3.61	2.96
١٥. كمية الاستهلاك اليومى للفرد من الخبز البلدى مع دعم نقدى (رغيف)♣	0.61	0.62	0.62	0.61	0.64	0.80	0.91	0.98	0.91	0.74

* بيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لسنة ١٩٩٩/٢٠٠٠

♣ محسوب بواسطة الباحثين

جدول رقم (٣)

مؤشرات التحول من الدعم العينى إلى الدعم النقدى على الخبز البلدى

لفئات الإنفاق المختلفة فى العينة: ريف

	<1000	-1000	-2000	-3000	-4000	-5000	-6000	-7000	-8000	-10000
١. الإنفاق على الخبز البلدى المدعوم (مليون جنيه)*	1.09	19.49	56.36	104.45	190.41	251.55	288.34	236.84	376.99	233.86
٢. الإنفاق على السلع الأخرى (مليون جنيه)*	17.80	511.35	1972.37	4757.34	9827.41	14462.35	16961.94	16757.51	28154.84	17950.71
٣. الكمية المستهلكة من الخبز البلدى المدعوم (مليون رغيف)*	21.82	389.74	1127.26	2089.02	3808.28	5030.98	5766.88	4736.70	7539.86	4677.28
٤. مؤشر الكمية المستهلكة للسلع الأخرى (مليون وحدة)*	17.80	511.35	1972.37	4757.34	9827.41	14462.35	16961.94	16757.51	28154.84	17950.71
٥. الكمية المستهلكة من الخبز البلدى مع دعم نقدى (مليون رغيف)♣	5.91	102.52	292.88	538.04	977.49	1287.91	1475.52	1207.28	1919.81	1190.35
٦. مؤشر الكمية المستهلكة من السلع الأخرى مع دعم نقدى (مليون وحدة)♣	19.28	538.04	2049.81	4901.16	10089.80	14809.21	17359.58	17084.40	28675.31	18273.62
٧. قيمة الإنفاق الحكومى للدعم العينى على الخبز البلدى (مليون جنيه)♣	3.27	58.46	169.09	313.35	571.24	754.65	865.03	710.51	1130.98	701.59
٨. قيمة الإنفاق الحكومى للدعم النقدى على الخبز البلدى (مليون جنيه)♣	1.57	27.71	79.66	146.98	267.48	352.89	404.40	331.52	527.44	327.11
٩. نسبة قيمتى الدعم النقدى للعينى♣ (٨/٧)	0.48	0.47	0.47	0.47	0.47	0.47	0.47	0.47	0.47	0.47
١٠. الفرق بين قيمتى الدعم العينى والدعم النقدى (مليون جنيه)♣ (٨–٧)	1.70	30.75	89.43	166.38	303.76	401.76	460.64	378.99	603.54	374.48
١١. كمية الاستهلاك السنوى من الخبز البلدى المدعوم للفرد (رغيف)*	948.70	952.91	701.47	487.18	431.92	403.84	412.54	369.07	381.30	417.76
١٢. كمية الاستهلاك السنوى من الخبز البلدى للفرد مع دعم نقدى (رغيف)♣	256.94	250.66	182.25	125.48	110.86	103.38	105.55	94.07	97.09	106.32
١٣. فرق استهلاك الفرد السنوى للخبز البلدى مع دعم عينى ونقدى (رغيف)♣ (١٢–١١)	691.75	702.24	519.22	361.70	321.06	300.46	306.99	275.01	284.21	311.44
١٤. كمية الاستهلاك اليومى للفرد من الخبز البلدى المدعوم (رغيف)*	2.60	2.61	1.92	1.33	1.18	1.11	1.13	1.01	1.04	1.14
١٥. كمية الاستهلاك اليومى للفرد من الخبز البلدى مع دعم نقدى (رغيف)♣	0.70	0.69	0.50	0.34	0.30	0.28	0.29	0.26	0.27	0.29

* بيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لسنة ١٩٩٩/٢٠٠٠

♣ محسوب بواسطة الباحثين

تابع: جدول رقم (٣)

مؤشرات التحول من الدعم العينى إلى الدعم النقدى على الخبز البلدى

لفئات الإنفاق المختلفة فى العينة: ريف

	-12000	-14000	-16000	-18000	-20000	-30000	-40000	-50000	-70000	-100000
١. الإنفاق على الخبز البلدى المدعوم (مليون جنيه)*	144.27	67.38	41.07	23.54	39.92	6.08	1.27	0.85	0.48	0.30
٢. الإنفاق على السلع الأخرى (مليون جنيه)*	11456.89	6859.48	3766.87	2636.48	4889.32	1234.31	354.01	237.91	161.81	144.85
٣. الكمية المستهلكة من الخبز البلدى المدعوم (مليون رغيف)*	2885.48	1347.64	821.40	470.72	798.44	121.50	25.44	16.96	9.60	6.00
٤. مؤشر الكمية المستهلكة للسلع الأخرى (مليون وحدة)*	11456.89	6859.48	3766.87	2636.48	4889.32	1234.31	354.01	237.91	161.81	144.85
٥. الكمية المستهلكة من الخبز البلدى مع دعم نقدى (مليون رغيف)♣	733.91	341.48	208.44	119.13	201.86	30.58	6.39	4.26	2.41	1.50
٦. مؤشر الكمية المستهلكة من السلع الأخرى مع دعم نقدى (مليون وحدة)♣	11656.12	6952.61	3823.61	2669.02	4944.52	1242.72	355.77	239.08	162.47	145.26
٧. قيمة الإنفاق الحكومى للدعم العينى على الخبز البلدى (مليون جنيه)♣	432.82	202.15	123.21	70.61	119.77	18.23	3.82	2.54	1.44	0.90
٨. قيمة الإنفاق الحكومى للدعم النقدى على الخبز البلدى (مليون جنيه)♣	201.74	94.04	57.36	32.83	55.66	8.45	1.77	1.18	0.67	0.42
٩. نسبة قيمتى الدعم النقدى للعينى♣ (٨/٧)	0.47	0.47	0.47	0.46	0.46	0.46	0.46	0.46	0.46	0.46
١٠. الفرق بين قيمتى الدعم العينى والدعم النقدى (مليون جنيه)♣ (٨–٧)	231.08	108.10	65.85	37.78	64.11	9.77	2.05	1.37	0.77	0.48
١١. كمية الاستهلاك السنوى من الخبز البلدى المدعوم للفرد (رغيف)*	438.99	377.81	435.06	406.14	448.56	373.85	368.70	376.89	320.00	666.67
١٢. كمية الاستهلاك السنوى من الخبز البلدى للفرد مع دعم نقدى (رغيف)♣	111.66	95.73	110.40	102.79	113.41	94.10	92.63	94.69	80.33	167.14
١٣. فرق استهلاك الفرد السنوى للخبز البلدى مع دعم عينى ونقدى (رغيف)♣ (١٢–١١)	327.33	282.07	324.66	303.35	335.16	279.75	276.06	282.20	239.67	499.52
١٤. كمية الاستهلاك اليومى للفرد من الخبز البلدى المدعوم (رغيف)*	1.20	1.04	1.19	1.11	1.23	1.02	1.01	1.03	0.88	1.83
١٥. كمية الاستهلاك اليومى للفرد من الخبز البلدى مع دعم نقدى (رغيف)♣	0.31	0.26	0.30	0.28	0.31	0.26	0.25	0.26	0.22	0.46

* بيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لسنة ١٩٩٩/٢٠٠٠

♣ محسوب بواسطة الباحثين

جدول رقم (٤)

مؤشرات التحول من الدعم العينى إلى الدعم النقدى على الخبز البلدى

لفئات الإنفاق المختلفة فى العينة: جملة

	<1000	-1000	-2000	-3000	-4000	-5000	-6000	-7000	-8000	-10000
١. الإنفاق على الخبز البلدى المدعوم (مليون جنيه)*	1.36	34.22	102.51	225.18	416.66	616.04	714.61	714.80	1300.32	972.70
٢. الإنفاق على السلع الأخرى (مليون جنيه)*	21.00	852.80	3395.44	8301.68	17495.43	27132.87	33542.92	36407.45	70459.36	55969.16
٣. الكمية المستهلكة من الخبز البلدى المدعوم (مليون رغيف)*	27.20	684.34	2050.28	4503.62	8333.10	12320.76	14292.14	14296.04	26006.46	19453.96
٤. مؤشر الكمية المستهلكة للسلع الأخرى (مليون وحدة)*	21.00	852.80	3395.44	8301.68	17495.43	27132.87	33542.92	36407.45	70459.36	55969.16
٥. الكمية المستهلكة من الخبز البلدى مع دعم نقدى (مليون رغيف)♣	7.40	180.48	533.82	1167.89	2151.55	3176.46	3677.87	3670.70	6667.01	4980.04
٦. مؤشر الكمية المستهلكة من السلع الأخرى مع دعم نقدى (مليون وحدة)♣	22.84	899.64	3536.23	8611.24	18068.80	27980.90	34527.07	37392.38	72251.74	57310.39
٧. قيمة الإنفاق الحكومى للدعم العينى على الخبز البلدى (مليون جنيه)♣	4.08	102.65	307.54	675.54	1249.97	1848.11	2143.82	2144.41	3900.97	2918.09
٨. قيمة الإنفاق الحكومى للدعم النقدى على الخبز البلدى (مليون جنيه)♣	1.97	48.73	145.04	317.95	587.02	867.29	1005.12	1004.27	1825.46	1364.54
٩. نسبة قيمتى الدعم النقدى للعينى♣ (٨/٧)	0.48	0.47	0.47	0.47	0.47	0.47	0.47	0.47	0.47	0.47
١٠. الفرق بين قيمتى الدعم العينى والدعم النقدى (مليون جنيه)♣ (٨–٧)	2.11	53.92	162.50	357.59	662.94	980.83	1138.70	1140.14	2075.51	1553.56
١١. كمية الاستهلاك السنوى من الخبز البلدى المدعوم للفرد (رغيف)*	1007.41	1041.61	812.31	645.13	580.22	580.37	581.64	583.94	617.98	684.13
١٢. كمية الاستهلاك السنوى من الخبز البلدى للفرد مع دعم نقدى (رغيف)♣	274.01	274.71	211.50	167.30	149.81	149.63	149.68	149.93	158.43	175.13
١٣. فرق استهلاك الفرد السنوى للخبز البلدى مع دعم عينى ونقدى (رغيف)♣ (١٢–١١)	733.39	766.91	600.81	477.83	430.41	430.75	431.97	434.01	459.56	509.00
١٤. كمية الاستهلاك اليومى للفرد من الخبز البلدى المدعوم (رغيف)*	2.76	2.85	2.23	1.77	1.59	1.59	1.59	1.60	1.69	1.87
١٥. كمية الاستهلاك اليومى للفرد من الخبز البلدى مع دعم نقدى (رغيف)♣	0.75	0.75	0.58	0.46	0.41	0.41	0.41	0.41	0.43	0.48

* بيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لسنة ١٩٩٩/٢٠٠٠

♣ محسوب بواسطة الباحثين

تابع: جدول رقم (٤)

مؤشرات التحول من الدعم العينى إلى الدعم النقدى على الخبز البلدى

لفئات الإنفاق المختلفة فى العينة: جملة

	-12000	-14000	-16000	-18000	-20000	-30000	-40000	-50000	-70000	-100000
١. الإنفاق على الخبز البلدى المدعوم (مليون جنيه)*	666.31	434.94	289.90	207.77	466.15	171.98	81.05	94.84	28.47	8.03
٢. الإنفاق على السلع الأخرى (مليون جنيه)*	42065.19	30621.92	22528.83	18318.12	49212.48	22272.85	12949.62	16838.68	7811.48	4256.05
٣. الكمية المستهلكة من الخبز البلدى المدعوم (مليون رغيف)*	13326.16	8698.86	5798.02	4155.34	9322.94	3439.64	1620.94	1896.80	569.34	160.64
٤. مؤشر الكمية المستهلكة للسلع الأخرى (مليون وحدة)*	42065.19	30621.92	22528.83	18318.12	49212.48	22272.85	12949.62	16838.68	7811.48	4256.05
٥. الكمية المستهلكة من الخبز البلدى مع دعم نقدى (مليون رغيف)♣	3404.34	2217.35	1475.26	1055.11	2361.25	869.09	408.74	477.90	143.05	40.27
٦. مؤشر الكمية المستهلكة من السلع الأخرى مع دعم نقدى (مليون وحدة)♣	42984.39	31222.25	22929.13	18605.14	49856.82	22510.70	13061.76	16969.93	7850.90	4267.17
٧. قيمة الإنفاق الحكومى للدعم العينى على الخبز البلدى (مليون جنيه)♣	1998.92	1304.83	869.70	623.30	1398.44	515.95	243.14	284.52	85.40	24.10
٨. قيمة الإنفاق الحكومى للدعم النقدى على الخبز البلدى (مليون جنيه)♣	933.75	608.85	405.45	290.28	650.44	239.69	112.84	131.99	39.56	11.15
٩. نسبة قيمتى الدعم النقدى للعينى♣ (٨/٧)	0.47	0.47	0.47	0.47	0.47	0.46	0.46	0.46	0.46	0.46
١٠. الفرق بين قيمتى الدعم العينى والدعم النقدى (مليون جنيه)♣ (٨–٧)	1065.17	695.98	464.25	333.02	748.00	276.26	130.30	152.53	45.84	12.95
١١. كمية الاستهلاك السنوى من الخبز البلدى المدعوم للفرد (رغيف)*	714.42	733.83	777.21	774.96	848.31	1079.61	1259.47	1389.60	1251.30	1056.84
١٢. كمية الاستهلاك السنوى من الخبز البلدى للفرد مع دعم نقدى (رغيف)♣	182.51	187.05	197.76	196.78	214.85	272.78	317.59	350.11	314.40	264.90
١٣. فرق استهلاك الفرد السنوى للخبز البلدى مع دعم عينى ونقدى (رغيف)♣ (١٢–١١)	531.92	546.78	579.46	578.18	633.46	806.83	941.88	1039.49	936.89	791.94
١٤. كمية الاستهلاك اليومى للفرد من الخبز البلدى المدعوم (رغيف)*	1.96	2.01	2.13	2.12	2.32	2.96	3.45	3.81	3.43	2.90
١٥. كمية الاستهلاك اليومى للفرد من الخبز البلدى مع دعم نقدى (رغيف)♣	0.50	0.51	0.54	0.54	0.59	0.75	0.87	0.96	0.86	0.73

* بيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لسنة ١٩٩٩/٢٠٠٠

♣ محسوب بواسطة الباحثين

ولما كان من المرغوب فيه توزيع جزء من قيمة الفائض فى الموازنة الحكومية الناجم عن التحول إلى الدعم النقدى للخبز البلدى على فئات الإنفاق المستهدفة، فإنه يتعين تحديد هذه الفئات وكيفية توزيع الدعم النقدى عليها. وبناءا على تقسيم فئات الإنفاق السنوى لأسر العينة إلى عشرين فئة (الجداول من ٢ إلى ٤) فقد افترضنا فى هذا التقرير أن الفئات الأربع الأولى هى الفئات المستهدفة للدعم النقدى. حيث تعتبر تلك الفئات الثلاث تحت خط الفقر إذ أن إنفاقها السنوى لا يصل إلا إلى حوالى ٢٨٥٤ جنيه سنوياً؛ أى انه أقل من ٣٠٠٠ جنيه وهو الحد الأعلى للإنفاق لفئة الإنفاق الثالثة، وذلك فى ضوء افتراض أن الإنفاق اليومى للفرد يساوى واحد دولار مقوماً بالقوة الشرائية للدولار والتى تبلغ ١,٧٠ جنيه. وطبقا لذلك، يتم حساب الإنفاق السنوى للفرد وفقا لتقرير نتائج بحث الدخل والانفاق والاستهلاك على النحو التالى: ١,٧٠ × ٤,٦ فرد (وهو متوسط حجم الأسرة على مستوى الجملة) × ٣٦٥ يوماً.

وبافتراض تجاهل مركبة الادخار لهذه الفئات الثلاث، يصبح الحد الأعلى للإنفاق مساوياً بالتقريب للحد الأعلى للدخل. وهذا الحد للدخل (٣٠٠٠ جنيه سنوياً) هو الحد الذى استخدمه البنك الدولى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمقارنة مستويات الفقر فى الدول المتخلفة. أما الفئة الرابعة، فقد أخذت كفئة تحت خط الفقر باعتبار أنه قد يكون من المرغوب فيه دعم الأسر المنتمية لهذه الفئة.

-٤-

الآثار التوزيعية للدعم النقدى على فئات الإنفاق المستهدفة

٤. ١ توزيع الدعم النقدى لفئات الإنفاق المستهدفة

نفترض فى هذا الجزء أنه سيتم توزيع دعم نقدى على الفئات الإنفاقية الأربع الأولى لكل من الحضر والريف وفقاً لمعيار أن تحصل كل أسرة على كمية من النقود تساوى قيمة الفرق بين عدد الأرغفة المستهلكة فى ظل دعم عينى ونظيره فى ظل دعم نقدى بالسعر الجديد للرغيف. وبالتالى، يمكن للأسرة– على الأقل من الناحية النظرية– أن تستهلك نفس عدد أرغفة الخبز البلدى الذى كانت تستهلكه قبل التحول. وفقا لهذا المعيار بالطبع، تصبح الأسرة فى مستوى رفاهة اقتصادية أفضل بعد توزيع هذا الدعم الاضافى مقارنة بمستوى رفاهتها قبل توزيعه. ويمكن أن نتصور قيام الحكومة باعتماد هذا الدعم من فائض الموازنة الحكومية الناتج عن التحول للدعم النقدى.

وعلى سبيل المثال، يوضح الجدول رقم (٢) أن الكميات المستهلكة من الخبز البلدى المدعوم لفئة الإنفاق الأولى بالحضر كانت ٥,٣٨ ألف رغيف سنوياً لأسر هذه الفئة فى حين أصبحت ١,٥ ألف رغيف بعد التحول إلى الدعم النقدى للخبز. ويعنى ذلك أن النقص السنوى فى كمية استهلاك الخبز البلدى قد أصبح ٣,٨٨ ألف رغيف بسبب التحول إلى الدعم النقدى. وفى ظل سعر للرغيف يساوى ٠,٢ جنيه، تصبح أسر فئة الإنفاق الأولى بالحضر فى حاجة إلى ٧٧٦ جنيه سنوياً كدعم إضافي ليضمن لها إمكانية استهلاك نفس الكمية من الخبز البلدى حال تطبيق الدعم العينى. وبالمثل، يمكن حساب مقدار الدعم الإضافى الذى يجب توزيعه على الثلاث فئات الإنفاقية المتبقية بالحضر. وتنطبق نفس طريقة الحساب على قطاع الريف وجملة العينة. ويبين الجدول رقم (٥) مقدار الدعم السنوى الإضافى الموجه للأسرة بالجنيه وفقاً لنفس معيار التوزيع لكل من الحضر والريف وكذلك لجملة العينة.

جدول رقم (٥)

مقدار الدعم الإضافى السنوى الموجه للأسرة بالجنيه لفئات الإنفاق المستهدفة

لكل من الحضر والريف وكذلك لجملة العينة

الفئات	<1000	-1000	-2000	-3000
الحضر				
مقدار الدعم الموجه للفئة بالجنيه	٧٧٦	٤٣٣٢٠	١٣٦٣٩٨	٣٥٦٥٤٨
مقدار الدعم الموجه للأسرة بالجنيه	١٩٤	١٩٩,٦٣	٢٣٨,٠٤	٣٤٥,١٦
الريف				
مقدار الدعم الموجه للفئة بالجنيه	٣١٨٢	٥٧٤٤٤	١٦٦٨٧٦	٣١٠١٩٦
مقدار الدعم الموجه للأسرة بالجنيه	١٣٨,٣	١٧٠,٤٦	٢١١,٥٠	٢٢٦,٠٩
الجملة				
مقدار الدعم الموجه للفئة بالجنيه	٣٩٦٠	١٠٠٧٧٢	٣٠٣٢٩٢	٦٦٧١٤٦
مقدار الدعم الموجه للأسرة بالجنيه	١٤٦,٧	١٨١,٩	١٩٦,٧	٢٧٧,٤

٤. ٢ إعادة توزيع الإنفاق وقياس درجة تفاوته

لتوزيع الدعم النقدى الإضافى– والذى يضمن للأسرة إمكانية استهلاك نفس كمية الخبز البلدى حالة تطبيق الدعم العينى– أثر على توزيع الإنفاق الخاص بفئة الأسر المستهدفة. فنتيجة توزيع الدعم النقدى الإضافى على هذه الأسر تغيرت الحدود الدنيا والعليا لفئات الإنفاق الخاصة بها. وتبين الجداول أرقام (٦) و(٧) و(٨) توزيع الإنفاق للأسر المستهدفة قبل وبعد توزيع الدعم النقدى الإضافى فى الحضر والريف ولجملة العينة على الترتيب.

جدول رقم (٦)

إعادة توزيع فئات الإنفاق للحضر

قبل توزيع الدعم النقدى الإضافى		بعد توزيع الدعم النقدى الإضافى	
فئات الإنفاق	عدد الأسر	فئات الإنفاق	عدد الأسر
١٠٠٠>	٤	١١٩٩,٦٣ > ١٩٤	٤
٢٠٠٠ > ١٠٠٠	٢١٧	٢٢٣٨,٠٤ > ١١٩٩,٦٣	٢٢٥
٣٠٠٠ > ٢٠٠٠	٥٧٣	٣٢٣٨,٠٤ > ٢٢٣٨,٠٤	٦٢٥
٤٠٠٠ > ٣٠٠٠	١٠٣٣	٤٠٠٠ > ٣٢٣٨,٠٤	٦٦٩
٥٠٠٠ > ٤٠٠٠	١٧٤٠	٥٠٠٠ > ٤٠٠٠	٢٠٤٤
إجمالى	٣٥٦٧	إجمالى	٣٥٦٧

جدول رقم (٧)

إعادة توزيع فئات الإنفاق للريف

قبل توزيع الدعم النقدى الإضافى		بعد توزيع الدعم النقدى الإضافى	
فئات الإنفاق	عدد الأسر	فئات الإنفاق	عدد الأسر
١٠٠٠>	٢٣	١٣٨,٣٥ < ١١٧٠,٤٦	٢٤
١٠٠٠ < ٢٠٠٠	٣٣٧	١١٧٠,٤٦ < ٢٢١١,٥٠	٣٥٠
٢٠٠٠ < ٣٠٠٠	٧٨٩	٢٢١١,٥٠ < ٣٢٢٦,٠٩	٧٨٧
٣٠٠٠ < ٤٠٠٠	١٣٧٢	٣٢٢٦,٠٩ < ٤٠٠٠	١٠٥٣
٤٠٠٠ < ٥٠٠٠	٢٢١٠	٤٠٠٠ < ٥٠٠٠	٢٥١٧
إجمالى	٤٧٣١	إجمالى	٤٧٣١

جدول رقم (٨)

إعادة توزيع فئات الإنفاق لجملة العينة

قبل توزيع الدعم النقدى الإضافى		بعد توزيع الدعم النقدى الإضافى	
فئات الإنفاق	عدد الأسر	فئات الإنفاق	عدد الأسر
١٠٠٠>	٢٧	١٤٦,٥٩ < ١١٨١,٨٨	٢٨
١٠٠٠ < ٢٠٠٠	٥٥٤	١١٨١,٨٨ <٢١٩٦,٦٨	٥٦١
٢٠٠٠ < ٣٠٠٠	١٣٦٢	٢١٩٦,٦٨ < ٣٢٧٧,٢٣	١٤٦٣
٣٠٠٠ < ٤٠٠٠	٢٤٠٥	٣٢٧٧,٢٣ < ٤٠٠٠	١٦٥٩
٤٠٠٠ < ٥٠٠٠	٣٩٥٠	٤٠٠٠ < ٥٠٠٠	٤٥٨٧
إجمالى	٨٢٩٨	إجمالى	٨٢٩٨

وفى ظل إعادة توزيع فئات الإنفاق للأسر المستهدفة، يصبح من المرغوب فيه مقارنة درجة التفاوت فى التوزيع الكلى للإنفاق لكل من الحضر والريف ولجملة العينة قبل وبعد توزيع الدعم الإضافى. ونتيجة لتوزيع دعمٍ نقدى إضافى على الأسر المستهدفة، فإنه من المتوقع أن تقل درجة التفاوت فى التوزيع الكلى للإنفاق عما هى عليه قبل توزيع الدعم الإضافى. وقد تم استخدام معامل جينى لمقارنة درجة التفاوت قبل وبعد توزيع الدعم الإضافى. ويبين الجدول رقم (٩) قيمة معامل جينى قبل وبعد توزيع الدعم الإضافى للأسر المستهدفة فى الحضر والريف ولجملة العينة.

جدول رقم (٩)

قيمة معامل جينى للتوزيع الكلى للإنفاق قبل وبعد توزيع الدعم النقدى الإضافى للأسر المستهدفة فى الحضر والريف ولجملة العينة

قبل توزيع الدعم الإضافى			بعد توزيع الدعم الإضافى		
حضر	ريف	جملة	حضر	ريف	جملة
٠,٢٢٥	٠,٢٢١	٠,٢٣٠	٠,٢٢٣	٠,٢١٧	٠,٢٢٧

ويلاحظ أن قيمة معامل جينى بعد توزيع الدعم الإضافى تقل عن قيمته قبل توزيع هذا الدعم. ويعنى ذلك أن توزيع الدعم النقدى الإضافى للأسر المستهدفة فقط من شأنه أن يقلل من درجة التفاوت فى توزيع الإنفاق الكلى للعينة؛ وبمعنى آخر، فإن توزيع هذا الدعم الإضافى يزيد من عدالة توزيع الإنفاق. وقد أوضحت النتائج أن التحسن فى عدالة توزيع الإنفاق فى الريف تمثل تقريباً ضعف التحسن فى الحضر، حيث انخفض معامل جينى بحوالى ١,٨٪ فى عينة الريف بعد توزيع الدعم النقدى الإضافى فى حين انخفض بنسبة ٠,٩٪ فى عينة الحضر. ويتفق هذا بدوره مع توجه الحكومة نحو رفع معيشة الأسر فى الريف مما يتطلب إعادة توزيع الدعم من خلال الاستهداف الجيد للفئات المستحقة له بما يضمن التحسن فى عدالة توزيع الإنفاق على مستوى جملة الريف والحضر.

وبوجه عام، فان درجة التحسن فى عدالة التوزيع الكلى للإنفاق بعد توزيع الدعم الإضافى وان كانت منخفضة نسبياً، إلا أن ذلك يرجع لتغير نمط الإنفاق فى أربع فئات إنفاقيه فقط، فضلاً عن أن الدعم النقدى الإضافى ينصب على سلعة الخبز البلدى وحده. ومما هو جدير بالذكر أن الدعم الاضافى لا يمثل سوى ٨,٩٪ من اجمالى الفائض فى ميزانية الحكومة الناجم عن التحول من الدعم العينى الى نظام الدعم النقدى لرغيف الخبز البلدى.

-٥-

ملخص وخلاصة

يعرض هذا التقرير تحليلا للآثار الاقتصادية والتوزيعية المحتملة للتحول من الدعم العينى لنظام الدعم النقدى لرغيف الخبز البلدى. وقد تضمنت الآثار الاقتصادية قياس آثار هذا التحول على التغير فى نمط استهلاك الأسرة المصرية من الخبز والسلع الأخرى وعلى عبء تكلفة الدعم على ميزانية الدولة. وقد راعينا عند إرساء آليات السياسة المقترحة للتحول إلى الدعم النقدى تحقق بعض الأبعاد الاجتماعية منها الحفاظ على نفس مستوى الرفاهة الاقتصادية للأسرة قبل التحول. ونظرا لعدم توافر بيانات حديثة ملائمة لقياس أثر التحول من الدعم العينى للنقدى على الرغيف البلدى، فقد تم الاستعانة ببيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لسنة ١٩٩٩/٢٠٠٠.

وقد اعتمدت المنهجية المستخدمة فى هذا التقرير على واقع أسلوب الدعم غير الموجه لرغيف الخبز البلدى فى مصر، بالإضافة للفرض الخاص بأن الأسرة المصرية تقوم بتعظيم منفعتها من استهلاك الخبز والسلع الأخرى فى ظل القيود المفروضة عليها بواسطة ميزانيتها. وأخيرا فقد افترضنا أن سعر رغيف الخبز البلدى بدون دعم يساوى ٠,٢ جنيه بدلا من ٠,٠٥ جنيه.

وقد أوضح هذا التقرير الايجابيات الاقتصادية للتحول من الدعم العينى للدعم النقدى لرغيف الخبز البلدى المصاحبة لإزالة التشوهات السعرية الناجمة عن تبنى الحكومة لسياسة الدعم العينى. فعلى مستوى الأسرة، بينت النتائج أن التحول يؤدى إلى انخفاض استهلاك الأسرة من الخبز مع ارتفاع استهلاكها من السلع الأخرى وذلك فى ظل الحفاظ على مستوى رفاهيتها الاقتصادية، مما يعنى انخفاض الحافز لدى الأسرة لإهدار أو لسوء استخدام سلعة الخبز البلدى نتيجة لارتفاع قيمتها النسبية. كما أوضحت النتائج أنه بمقدور الحكومة تحمل ٠,٤٧ فقط مما تنفقه الآن لدعم الرغيف البلدى من أجل ابقاء مستوى الرفاهة الاقتصادية للأسرة على الأقل مساويا لما هو عليه الآن. ويعنى ذلك أنه بوسع الحكومة توفير ٠,٥٣ من نفقات الدعم بدون أى مساس بمستوى الرفاهة الاقتصادية للأسر والأفراد فى المجتمع. كما يمكن للحكومة أن تقوم بتوزيع جزء من هذا الوفر على الطبقات الفقيرة والمحرومة فى المجتمع من أجل تحقيق أهداف اجتماعية.

إلا أن التحول من الدعم العينى إلى الدعم النقدى للخبز يجب أن يؤخذ بحذر بحيث لا يبسط أكثر من اللازم. فبرغم الجدوى الاقتصادية من التحول فان تفعيل تلك التوصية قد يكون محفوفا بتداعيات اجتماعية وأمنية خطيرة ينبغى تقديرها بدقة تحاشيا لأى قلاقل قد تؤثر على الاستقرار السياسى للبلاد.

وقد أظهرت النتائج أنه نتيجة تحويل الدعم العينى للدعم النقدى لرغيف الخبز البلدى، فإن فائض الموازنة الحكومية من أسر العينة (الذى يتمثل فى الفرق بين الإنفاق الحكومى على الدعم العينى وعلى الدعم النقدى) سيصل إلى ١٢,٠٧ مليون جنيه. كما أمكن أيضاً تقسيم هذا الفائض فى الموازنة الحكومية لعينة الحضر والريف.

ولما كان من المرغوب فيه توزيع ذلك الفائض فى الموازنة أو جزء منه على الفئات المستهدفة، فإنه يتحتم تحديد هذه الفئات وكذلك أسلوب توزيع الدعم. وقد تم تحديد الفئات المستهدفة بأنها الفئات التى يقل إنفاقها عن ٣٠٠٠ جنيه سنوياً، باعتبارها تحت خط الفقر وفقاً للمعايير المتعارف عليها دولياً. وقد تم أيضاً تضمين الفئة التى يتراوح إنفاقها السنوى بين ٣٠٠٠ جنيه و٤٠٠٠ جنيه تحكمياً كفئة تحت خط للفقر باعتبار أنه قد يكون من المناسب على الأقل من الناحية الاجتماعية توجيه دعم لها. وقد تم حساب مقدار الدعم الإضافى السنوى الموجه للأسرة لفئات الإنفاق المستهدفة لكل من الحضر والريف وكذلك لجملة العينة. ونتيجة لتوزيع دعمٍ إضافى لفئات الإنفاق المستهدفة، أُعيد توزيع الإنفاق بغرض مقارنة درجة التفاوت فى التوزيع قبل وبعد توزيع الدعم النقدى الإضافى. وباستخدام معامل جينى لقياس درجة التفاوت، نجد أن التوزيع الكلى للإنفاق بعد توزيع الدعم الإضافى أقل تفاوتاً مما كان قبل توزيع هذا الدعم الإضافى. وتعنى هذه النتيجة أن لتوزيع الدعم الإضافى أثرا على زيادة درجة العدالة فى التوزيع الكلى للإنفاق. وقد تحقق ذلك للحضر والريف ولجملة العينة.